الجباية والمشروعية السياسية للدولة
التجربة السعدية نموذجا

الفقيه الإدريسي*

ليس من شك، في أن البحث في مفهوم "المشروعية السياسية" ضمن النسق السياسي لدولة ما، هو بحث في طبيعة المنظومة الإيديولوجية التي تستمد منها تلك الدولة أسس وجودها ومقومات استمرارها على الصعيد السياسي والمجتمعي. أي بعبارة أخرى، بحث في طبيعة المرتكزات الفكرية والمفاهيم الرمزية التي تشكل قوام تلك المنظومة، التي يستند إليها الحاكم لإثبات أحقيته في الحكم من جهة وتسويغ شرعية سلطته السياسية من جهة أخرى(1).

والواقع، أنه إذا كان مفهوم "المشروعية" يستقي دلالاته الأساسية من البنية الإيديولوجية، التي تساهم مساهمة وظيفية في إنتاج وإعادة إنتاج "الشرعية الاجتماعية"

* أستاذ من كلية الآداب – بني ملال.

للدولة، وكذا في ترجمة مشروعها السياسي إلى حقائق ملموسة على مستوى الممارسة التاريخية(2)، فإن تلك المشروعية كثيرا ما تفقد مصداقيتها ومبررات وجودها، إذا لم تفلح الدولة، أي دولة، في تجسيد مضامينها وفلسفاتها تجسيدا حركيا على صعيد تطبيقاتها السياسية.

تلك هي القضية التي نروم معالجتها في هذه الدراسة، انطلاقا من قناعة علمية مفادها أن السياسة الجبائية التي نهجها الشرفاء السعديون في منطلق حركتهم شكلت مجالا من أهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية التي ساهمت في بلورة "مشروعيتهم السياسية" داخل أوساط المجموعات القبلية، وضمنت لهم التأييد والنجاح على عدة مستويات، كما ساهمت تلك السياسة أيضا، في أواخر عهود الدولة، حينما وجهت توجيها مغايرا لذلك التوجه الذي كان معمولا به في بداية الأمر، في تضاؤل "مشروعيتهم السياسية" وتراجع شعبيتهم، تراجعا أدى في نهاية المطاف، إلى تفكك كيانهم السياسي واندحاره إلى غير رجعة. لذلك فإن السؤال المركزي الذي نطرحه ها هنا هو: كيف أثرت الجباية في دعم المشروعية السياسية للدولة السعدية في مرحلة التأسيس والبناء والتوسع وكيف ساهمت، على مستوى آخر، في تآكل تلك المشروعية وتهافت عناصرها في مرحلة التداعي والانهيار؟

الجباية والجهاد كآليتين للمشروعية.

حينما نعود إلى كتب الآداب السلطانية، فإن أول ما يطالعنا بصورة ملحوظة عند حديثها عن اللبنات الاقتصادية التي تسند "الملك" وتكفل قيامه، هو كلامها عن الجباية وذلك اعتبارا للأهمية التي تحظى بها في تنامي قوة الدولة وتطورها العسكري والاقتصادي. فالجباية وما يترتب عنها من عائدات مالية دافقة تضفي على الملك صبغة الوجود المادي الحقيقي فالعصبية، وأي عصبية، حسب ابن خلدون لا يمكنها أن تنتقل من الإطار القبلي الضيق إلى مستوى "السلطنة" إذا هي افتقدت إلى إمكانية الاستئثار بالمجابي التي يعتبر تحصيلها علامة على إذعان القبائل لسلطة نفوذها واعترافا بغلبتها وتفوقها.و"ليس الملك

لكل عصبية وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويجبي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده، يد قاهرة"(3).

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن بخصوص التجربة السياسية للشرفاء السعديين هو: كيف تعامل هؤلاء الشرفاء مع مطلب الجباية؟ وكيف تم توظيفه خدمة لأغراضهم السياسية؟

الإجابة عن هذا السؤال طبعا، تصب بداهة، في إطار نوعية السياسة الجبائية التي سلكها السعديون عند بدء حركتهم، وإسهاماتها في معركة التوحيد السياسي للبلاد، التي كانت تتوزعها آنئذ عدة زعامات جهوية مستقلة، وتحتل عدة أجزاء ترابية منها القوى الإيبيرية التي ما فتئت تتربص الدوائر بوحدة البلاد وسيادتها السياسية.

إن ما يدعو للملاحظة، عند قراءة مختلف المصادر والدراسات التي تعرضت بالإشارة إلى الانطلاقة الأولى للسعديين، هو تركيزها على أمرين اثنين.

أولهما: استراتيجية "الجهاد" التي تبناها السعديون، باعتبارها ضرورة مقدسة تفرضها العقيدة الإسلامية ضد "دار الكفر"، دفاعا عن وحدة الكيان السياسي "للأمة المغربية" حيال القوى المسيحية التي ما لبثت تبيت الخطط العدوانية ضد البلاد ومقدساتها الدينية.

ثانيهما: "النسب الشريف" باعتباره، أحد المقومات "الإيديولوجية" التي استند إليها السعديون لتبرير أحقيتهم في الحكم، مدشنين بذلك منعطفا جديدا أصبحت بموجبه الأطروحة الخلدونية التي تجعل من العصبية القبلية عصب الملك وقوامه أطروحة متجاوزة على هذا المستوى على الأقل، وغير ذات وظيفة إجرائية من جهة التعليل التاريخي والتفسير الاجتماعي(4).

ولئن بحثنا عن المرتكزات الاقتصادية ولاسيما عن المرتكز الجبائي، في تلك المصادر والدراسات ومدى مساهمته في قيام الحركة السعدية، فإننا لن نجد له حديثا شافيا وضافيا على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسيها على هذه الواجهة. ولعل هذا الوضع هو ما يدعونا إلى تأكيد الملحوظتين التاليتين:

أولهما: أن الجباية كـأحد أبرز الأسس الاقتصادية، شكلت الأرضية الأساسية التي أولاها السعديون اهتماما زائدا منذ انطلاق حركاهم الجهادية ضد المحتلين البرتغاليين وبدء عملياهم العسكرية ضد الوطاسيين وباقي القيادات الإقليمية المحلية.

ثانيهما: أن اعتماد الجباية الشرعية المرتبطة بوجه خاص بالزكوات والأعشار مثلت استراتيجية ناجحة ضمنت للسعديين، وهم في بداية أمرهم، التفافا قبليا واسعا حول دولتهم الناشئة مما أسعفهم كثيرا على اكتساب مشروعية اجتماعية على أوسع نطلق. لأن الاقتصار على الجبايات الشرعية وحدها دون غيرها، أنتج في المخيال الجماعي للمجتمع تصورا يرى إلى الشرفاء وكأهم "سدنة المشروعية الإسلامية" القائمة على أصول الدين ومبادئه الروحية السامية.

يظهر هذا الواقع بوضوح أكبر، حينما نعود لاستقصاء العلاقة بين الجباية وحقل المشروعية عبر مسار التطور السياسي الذي مرت به الدولة السعدية من بداية التأسيس إلى طور النهاية.

عند تدقيق النظر في كتب الحوليات التي راعت أخبار السعديين في بداية حركتهم نلاحظ أهما تجمع تقريبا على حقيقة مركزية مفادها: أن الجهاد والنسب الشريف كانا بمثابة الدعامتين الأساسيتين اللتين مكنتا الشرفاء السعديين من اكتساب المشروعية السياسية(5) والتأييد الواسع من قبل أرباب الزوايا ومختلف القبائل السوسية. وهذه الحقيقة بطبيعة الحال، غدت من الأمور التي لا يجادل فيها اثنان خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الظرفية الاجتماعية والسياسية المزرية التي كان يعيشها المغرب إبان القرن الخامس عشر وأخذنا بالحسبان، بموازاة ذلك، ظاهرة الشرف التي أخذت تكتسح المجتمع المغربي كالتيار الجارف منذ العهد المريني لتزداد جاذبيتها قوة وتعاظما مع الوطاسيين، مؤثرة بذلك على أنظمة العلاقات الاجتماعية والتصورات الذهنية للسكان(6). غير أن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: هل كان بإمكان السعديين أن يصلوا إلى ما

وصلوا إليه من مجد وعظمة بمجرد الإعلان عـــن حركات الجهاد ضد العدو البرتغـــالي في قواعد الاحتلال ؟

لاشك، في أن الجهاد قد ساهم بشكل فعال في إضفاء نوع من المشروعية علـــى التحركات السياسية للسعديين(7)، بيد أن ذلك لم يكن وحده كافيا لكي يتحولوا من مجرد قادة يتزعمون حركات جهادية تؤطرها الحماسة الدينية وتدعمها الاندفاعات الشعبية، إلى قادة سياسيين يرأسون دولة لها مؤسسات سياسية وإدارية منظمة، بل كان لابـــد مـــن البحث عن الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العسكرية التي عادة ما تحتاجها كـــل حركة سياسية صاعدة تتوق إلى بناء أجهزتها وتوسيع دائرة نفوذها. ذلك مـــا تؤكـــده سياسة أبي عبد الله القائم بأمر الله الذي ما أن تلقى البيعة حتى هم إلى جمع الأموال لتجنيد الأجناد والنهوض بأعمال الجهاد. ولعل ذلك هو ما يشير إليه الوزان حينما يقول:"فلمـــا استلم الشريف أموالا باهظة لاستئجار هذا الجند واكتسب الخبرة اللازمة للبلاد، أعلـــن الدعوة لنفسه واستقل بالحكم..."(8). وهو نفس الموقف الذي سيعبر عنه اليفرني بجـــلاء كبير في فترة متأخرة نسبيا حينما سيشدد على إلحاحية المال في قيام سلطة السعديين(9).

إن الربط بين الجباية وتجنيد الأجناد في سياسة الأشراف السعديين، شكل معادلـة سياسية من أصعب وأدق المعادلات التي ظلت توجه مصير الدولة في أكثر من مناسبة، لأن إيجاد التوازن بين الموارد الجبائية من جهة، وحجم النفقات التي يتطلبها المجال العســكري من جهة ثانية، دون الإضرار بالسكان أو إلحاق الأذى بهم عند عمليات التحصيل مـــن جهة ثالثة، هو الذي كان يحدد في نهاية المطاف مفهوم "المشروعية السياســية" للدولـــة، ويساهم بالتالي في إنتاج علاقات التوافق أو التضاد بينها وبين شرائح المجتمع برمته.

لذلك ليس غريبا، إذا لاحظنا أن شعار "الجهاد" الذي رفعه الســـعديون عنـــد انطلاق حركتهم بهدف "التجييش الديني"، لم يستنفذ فاعليته التبريرية بمجـــرد أن تمكـــن الأشراف من انتزاع الاعتراف بسلطتهم السياسية، بل ظل حاضرا وبقـــوة في الممارســـة السياسية للسلاطين السعديين على امتداد سيرورة حكمهم، إذ وظف في الغـــالب مـــن

الحالات، لتبرير الحصول على الأموال وإضفاء طابع الشرعية على النظام الجبائي، الذي كانت موارده المتنوعة، المصدر الأساسي لتغطية الحاجيات المالية للدولة. ولعل هذا الوضع هو ما تفصح عنه الرسالة التي وجهها الأمير مولاي زيدان إلى أبي زكرياء يحيى بن عبد المنعم الحاحي حينما أوضح علاقة الارتباط الجدلي بين إعداد الجنود للقيام بالجهاد وتضاعف الخراج، وهو الارتباط الذي كان ينمو باطراد مع تطور الدولة واتساع شعاع دائرتها المخزنية عبر المجال. تقول الرسالة:"ورأى المغرب في تلك الفتن قد فغرأفواهه لالتقامه عدوان عظيمان من الترك وعدو الدين الطاغية فاضطر رحمه الله (يعني أحمد المنصور) إلى الاستكثار من الأجناد لمقاومة الأعداء والدب عن الدين وحماية ثغور المسلمين فدعا تضاعف الأجناد إلى تضاعف العطاء، وتضاعف العطاء إلى تضاعف الخراج، وتضاعف الخراج إلى الإجحاف بالرعية"(10).

نفس التوجه عبر عنه المنصور أيضا في الرسالة التي بعثها إلى اسكيا إسحاق قصد إقناعه للتنازل له عن خراج مملح تغازى "هذا وموجبه إليكم سدد الله طريقكم... أن معدن الملح بتغازى التي من إيالتنا وفي حكم إمامتنا هو كما لا يكاد يخفاكم من جملة المعادن التي يختص بيت مال المسلمين بخراجها المستفاد وللإلمام فيها النظر والاجتهاد. وبحسب هذا فإن رأينا إنشاء الله من الرأي السديد والنظر المبارك الشديد أن نضع عليه خراجا يعود إنشاء الله بمزيد من النفع على المسلمين وبالنصر على أعداء الله المشركين وهو إنا افترضنا مثقالا على كل حمل عن سائر الإبل التي ترده وتؤمه من سائر الجهات وتقصد وقصدنا بما يحصل من ذلك صرفه إنشاء الله في سبيل الغزو والجهاد وفي أرزاق ما لنظرنا العلي من العساكر والأجناد التي جعلناها لنكاية عدو الدين بالمرصاد"(11).

هكذا يبدو إذن، كيف ساهم الجهاد كشعار ديني وسياسي في ذات الوقت في إنتاج مفهوم "المشروعية السياسية" التي سعى الشرفاء السعديون جاهدين للحصول عليها قصد تبرير أحقيتهم في انتزاع السلطة لاسيما بعد أن أظهرت كل القوى السياسية الجهوية آنذاك كالوطاسيين والهنتاتيين مثلا، عجزها التام عن التصدي للأطماع الأجنبية المتزايدة

وإقرار الأمن بين القبائل، وكيف ساهمت الجباية أيضا وبالقدر نفســـــه، حينمـــا ظلـــت مقتصرة على الزكوات والأعشار في دعم تلك المشروعية وتوسيع نطاقـــها الاجتمـــاعي القبلي، وذلك نظرا لما يعنيه تطبيق الجباية الشرعية (الزكوات والأعشار) مــــن دلالات دينية على مستوى الذهنية الاجتماعية للسكان الذين عانوا فيما سبق، أشد أنواع المعانـــاة من جراء نهب وفساد الأعراب وإتاواتهم المجحفة.

تطبيق نظام "ضريبة النايبة" وميلاد نمط جديد من المشروعية.

إن السؤال الــذي يطرح نفسه في هــذا الإطار، هـــــو: كيـــف اســتطاع السعديون الموازنة بين تجنيد الأجناد وبناء مؤسسات الدولة الجديـــدة وتوفـــير الأمـــوال الضرورية لذلك ؟

حينما نرجع إلى مصادر العصر السعدي لرصد الكيفية التي استطاع بها السعديون تحقيق تلك الموازنة، نجد أن الوسائل قد اختلفت باختلاف الظرفيات التاريخية والتوجهات السياسية لكل سلطان.

فكما سبق أن أوضحنا، أن الأموال التي حصل عليها كل من أبي عبد الله القـــائم بأمر الله وابنه أحمد الأعرج كما تذكر أغلب المصادر التاريخية، كانت تأتي في مجملها مـــن الضرائب الشرعية، من الزكوات والأعشار التي كانت تؤديها القبـــائل بصفـــة طوعيـــة وتلقائية، إضافة إلى مداخيل التجارة الخارجية والماعونات والملاحظ أن هذه الموارد الماليـــة كانت على محدوديتها كافية إلى حد ما لسد ثغرة النفقات العسكرية الناجمة عن الحـــروب مع الوطاسيين والبرتغاليين.

غير أنه على عهد محمد الشيخ ومع اتساع مجال النفوذ السياسي للدولة الســعدية وما أصبح يتطلبه ذلك الاتساع من مصاريف مالية باهظة، طرأ تحول حاسم في طبيعـــــة السياسة الجبائية، تحول أثر بصورة ملموسة على حقل "المشروعية السياســـية" للدولـــة، خاصة بعد أن استهدفت التطبيقات العملية لتلك السياسة شريحة الأولياء والصلحاء الـــتي وصل السعديون على أكتافها إلى سدة الحكم.

إن إجراءات تعميم وتوسيع نطاق فرض ضريبة النايبة – كما سنوضح – لتشمل كل فئات المجتمع بما في ذلك رجال الزوايا والشرفاء دون التمييز بين سكان الجبال والسهول(12) تدفعنا إلى تسجيل الملاحظات التالية:

إن إقدام محمد الشيخ على تلك الخطة، كان في الواقع إعلان عملي عن ذلك التحول الذي بدأت ترتسم معالمه واضحة على مستوى البنى السياسية والعسكرية للدولة،التي أصبحت تبحث بمختلف الوسائل الممكنة لتقوية مركزيتها السياسية بعد القضاء على آخر سلطان وطاسي سنة 1554م، وهو تحول لم يكن بالإمكان أن يتحقق اعتمادا على نظام جبائي يرتكز على الضرائب الشرعية وحدها، ويخول لفئة اجتماعية واسعة النفوذ والانتشار، إعفاءات جبائية هامة، وامتيازات تفضيلية متنوعة. لذلك فحينما عمد محمد الشيخ إلى "امتحان أرباب الزوايا والمتصدرين للمشيخة...."(13) فإن تلك العملية لاينبغي فهمها على أنها خطوة سياسية غير محسوبة، قائمة على نوع من الاندفاعية الذاتية، بل على العكس من ذلك، ينبغي النظر إليها، بوصفها خطوة تندرج ضمن استراتيجية سياسية أراد من خلالها محمد الشيخ أن يبلور نمطا خاصا من "المشروعية" يصبح بمقتضاه السلطان الذي يحتكر بدون منازع:

أ – السلطة العليا في مجال التوجيه الديني والروحي. ومن ثم فحضور الصلحاء ومشايخ الزوايا في هذا المجال لم يعد أمرا مستساغا كما كان عليه الوضع سابقا(14).

ب – كل أشكال وصيغ العنف المادي والرمزي(15).

ج – كل آليات ومصادر الشرعية (16).

إن تطبيق ذلك النهج – أي تعميم ضريبة النايبة – هو دليل على أن الدولة أصبحت أكثر من ذي قبل، حريصة أشد ما يكون الحرص، على تقوية سلطتها السياسية والعسكرية(17)، قصد توحيد المجال الاجتماعي ووضع حد لأوضاع التشرذم والتمزق التي كانت تسببها الصراعات القبلية والاستقلالات الجهوية التي كان يتزعمها الأولياء في بعض المناطق. لذلك فتعميم نظام الضرائب وتوسيع نطاق تحصيلها أفقيا وعموديا، كان يهدف

في جوهره إلى احتواء كل التكتلات القبلية لاسيما تلك التي توجد في الأطراف البعيـــدة عن مركز الدولة احتواء سياسيا واقـتصاديا عن طريق إلـزامها بأداء الضرائب. فالمجـال الجبلي مثلا، كما يقول عبد الله العروي كان دائما "يـرفض تأدية أية ضريبة جديـــدة ويجد في الزوايا سنده الفعال"(18).

إن الإصلاح الذي أدخله محمد الشيخ في المجال الضريبي لم يكن في عمقه اختيـارا نابعا من إرادة سياسية ذاتية، وإنما فرضته ضرورات الظرفية التاريخية التي كـان يعيشـها المغرب، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في ذلك الإبان وهي ضرورات ألزمتـه على تجاوز مفهوم "الشرعية السياسية" التي تراعي الانسجام والتوافـق بـين الممارسـة السياسية للدولة ومرجعيتها الدينية إلى مفهوم آخر للشرعية يستقي مضمونه من المتغـيرات والتطورات الواقعية للدولة وما تستدعيه من متطلبات مالية هامة لمواجهـة المعضـلات والمشاكل التي كانت تحول دون استكمال بناء مؤسسات السلطة وتوسـيع امتداداتهـا المخزنية على مستوى المجال القبلي.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن ما قام به محمد الشيخ، لما ألزم الصلحـاء وشيوخ الزوايا بأداء ضريبة "النايبة" دون احترام أي " أحد من المرابطين وأولادهم"(19) أو إسقاط المغرم الذي فرضه "على غيرهم من جميع عوام الناس"(20) لم يكن يسعى من ورائـه إلى إدخال إصلاحات حاسمة على التنظيم الضريبي وحسب – التنظيم الذي كان عـاجزا عن تحقيق "السيولة المالية" المطلوبة للتصدي من جهة للمجموعات القبلية التي اعتـادت الامتناع عن دفع ما عليها من واجبات جبائية منذ العهد الوطاسي، ومن جهـة ثانيـة، لمواجهة الأخطار التركية المتزايدة على الحدود الشرقية(21) – بل كان يهدف، علاوة علـى هذا وذلك، إلى تقليم أظافر الأولياء ورجال الزوايا وإضعاف شوكتهم الاقتصادية إضعافـا ماديا، نظرا لما أصبح لهم من تأثيرات عميقة على مختلف الفئات الاجتماعية سواء علـى مستوى طرق تفكيرها أو على مستوى أنماط سلوكها وتصوراتها للحياة العامة، وذلـك بحكم المواقع الاقتصادية الوازنة التي أصبحوا يحتلونها ضمن علاقات الإنتاج الاجتماعيـة

نتيجة الحظوة والامتيازات المتنوعة التي كانوا يتمتعون بها وحدهم دون غيرهم من سواد عامة الناس، وهي الحظوة والامتيازات التي تجسدها على سبيل المثال لا الحصر، ظهائر التوقير والاحترام والإنعام التي كانت تخول لهم الإعفاء من مختلف الكلف والوظائف السلطانية من جهة، وتتيح لهم استغلال الإقطاعات الزراعية وحق اقتطاع الزكوات والأعشار من حارثيها من جهة ثانية.

تحصيلا لما سلف، يمكن التأكيد، أن إقدام محمد الشيخ على ذلك العمل يجد تفسيره الحقيقي في خشيته الكبيرة من "مشايخ الفقراء بدخوله الملك من بابهم"(22).

لذلك ألا يحق لنا القول، في هذا السياق، أن سياسة تعميم ضريبة النائبة رغم ما تضمنته من حسنات وإيجابيات اقتصادية، قد أثرت بشكل بالغ على نظام "المشروعية السياسية"، التي تسمح دوما للدولة بإمكانية إعادة إنتاج "شرعية" وجودها على الصعيد الاجتماعي سيما بعد أن أصبح حلفاء الأمس من الأولياء ومشايخ الزوايا أول من يبادر إلى إعلان الثورة والخروج عن الطاعة حينما استشعروا خطورة تلك الإجراءات الجبائية وانعكاساها الوخيمة على مواردهم الاقتصادية!...

حينما نعود إلى كتب التراجم وغيرها من المصادر التاريخية لترصد ردود الأفعال التي عبر عنها الأولياء ورجال الزوايا اتجاه سياسة تعميم ضريبة النائبة نجد أن المثير للنظر في تلك الردود ، هو أنها كانت عنيفة في قوة اندفاعها، شبه عامة على مستوى مناطق انتشارها:

- فبمراكش سجل ابن عسكر أن الشيخ عبد الله الكوش رفض أداء ضريبة النائبة والقبول بالواقع الجديد، وهو ما دفع السلطان محمد الشيخ المهدي إلى إخلاء زاويته وترحيله إلى فاس(23).

- في شمال المغرب الذي كان أغلب أوليائه تابعين للطائفة الزروقية، تشير بعض كتب التراجم إلى أن مظاهر الغضب والغليان قد عمت أوساط الزوايا والمراكز الدينية بعد أن ألزمهم الشريف محمد الشيخ على أداء النائبة، وقد كانت تلك المواقف مدعاة لإشهاره

السيف في وجههم متهما إياهم "بإخفاء ودائع بني مرين"(24)، وقد تعرض نتيجة هذه العملية، عدد كبير من الأولياء لمختلف أنواع التعذيب والتنكيل(25) وصلت أحيانا إلى حد السجن والقتل(26).

– في مرتفعات الأطلس اندلعت ثورات القبائل البربرية بقيادة زعامات مشيخية محلية ابتداء من سنة 1551م(27)، وكانت ثورة قبائل آيت أمالو أبرز وأعنف هذه الثورات(28) إلا أن تدخل محمد الشيخ المهدي عسكريا أدى إلى إفشالها مبكرا بقتل رموزها بصفة جماعية (29).

والظاهر، أن هذه الثورات والحركات الاحتجاجية التي قادها الأولياء داخل بعض الجهات من المغرب، لم تزد السلطان محمد الشيخ إلا إصرارا على مواصلة سياسته الجبائية بصرامة منقطعة النظير، على الرغم من اتساع المعارضة الصوفية وتأججها داخل البوادي لأن "المشروعية" التي كان الوسط الصوفي ممثلا في الطائفة الجزولية فيما قبل، هو الذي يؤسس إطارها السلوكي ويصوغ نظامها الرمزي على صعيد العلاقات الاجتماعية بين الدولة والمجتمع القبلي. أصبح الشريف السعدي في هذه الفترة يستمدها من "ذاتيته السياسية الخاصة" بوصفه سلطانا شريفا فوق الجميع. ولعل هذا التحول في مفهوم "المشروعية" هو ما عبر عنه الشيخ أبو الرواين حينما اعترف بصيغة يطبعها نوع من التأسي المضمر بضيق أفق الأولياء لما منحوا البيعة للشريف. فقد جاء عند صاحب ابتهاج القلوب "لما ظهر الأمير محمد الشيخ بقرب مراكش بإحراق الزوايا وإضرار أهلها، وبقي هناك لا يبلغ فاسا، جيء إلى الشيخ أبي الرواين فقيل له هذا الذي أعطيته الملك أنظر ماذا يفعل من ظلم وجور ونحو ذلك، فأدخل رأسه معه ثم أخرجه فقال وافق أهل الله كلهم على ما فعلنا"(30).

غير أنه على الرغم مما أظهره محمد الشيخ من تشدد وعنف كبيرين في مواجهة رجال الزوايا فإنه لم يفلح في وضع حد لثوراتهم وتمرداتهم الاجتماعية التي اتسع نطاقها وتأجج لهيبها قبيل وبعيد وفاته مباشرة. ولعل هذا الوضع – فيما نعتقد – هو الذي دعا

ابنه الغالب بالله إلى إعادة النظر في تلك السياسة، بعد أن أكدت عدة وقائع سياسية واجتماعية فشل نتائجها، وكذلك بعد أن لاحظ أن الأولياء أول من لبى نداء الجهاد عندما همت الجيوش التركية بقيادة باشا الجزائرحسن بن خير الدين بربروسا في جمادى الأولى سنة 965هـ / 1558م، بمهاجمة الأراضي المغربية في محاولة منها للسيطرة على فاس(31).

لذلك فإن ما يسترعي الانتباه في سياسة التقارب والمصالحة التي أقامها الغالب بالله مع الأولياء هو استنادها، إلى الدور الجهادي الذي اضطلع به هؤلاء في ساحة المواجهة ضد الجيوش التركية(32)، والقوى الإيبيرية في الشواطئ المتوسطية.لأن تفسير علاقات التقارب والمصالحة بالمعطى الجبائي ليس له ما يبرره على مستوى النصوص التاريخية. فالواضح أن الغالب بالله، لم يقدم على أية تنازلات تذكر في هذا الميدان، إذ بقي يحذو حذو أبيه فيما يرجع إلى تطبيق نظام النائبة(33)، ولعل ما يؤكد هذا الاستنتاج هو ما حدث من جفاء وتوتر في العلاقات بينه وبين فئة الأولياء من جديد حينما أظهر الغالب بالله تواطؤا واضحا مع الإسبان في حادثين بارزين:

أولهما: التخلي لهم عن حجر بادس سنة 1564م.

ثانيهما: عدم الالتزام بتعهداته(مساعدتهم في ثورتهم ضد الملك الإسباني فيليب II المستبد) اتجاه مسلمي غرناطة سنة 1568م.

على أن التوجهات الجبائية التي ميزت الفترة الفاصلة ما بين عهد عبد الله الغالب وعهد أحمد المنصور لم يقع فيها من التحولات ما يستحق الذكر في إطار علاقات التأثير المتبادل بين الجباية وحقل "المشروعية السياسية" للدولة، إذ ظلت نفس الخاصيات والثوابت التقليدية السابقة تحكم واقع تلك العلاقة، وإن كان هنالك من الأحداث ما هو أجدر بالإشارة في هذا الخصوص، يبقى هو حدث الصراع حول السلطة الذي انفجر بين الأمير عبد الملك وابن أخيه أحمد المتوكل. وهو الصراع الذي كلف فئات المجتمع المغربي ثمنا غاليا على مستوى الأداءات الجبائية لأن فراغ بيت المال وتبديد موارده المالية في

الحروب والمطاردات العسكرية العديدة التي استغرقت ثلاث سنوات بين المتوكل وعميه عبد الملك وأحمد المنصور ساهم في تضاؤل وانكماش إشعاع مشروعية الدولة على مستوى علاقتها مع عامة الناس، بحيث لم تعد لها نفس الهيبة والسطوة التي كانت لها أيام الغالب وأبيه محمد الشيخ المهدي. وذلك بسبب تفكك وحدة مجالها السياسي والاجتماعي، نتيجة انقسام الخارطة القبلية إلى مجموعات من المعارضين والمؤيدين لهذا السلطان أو ذاك. الأمر الذي أفرز في نهاية المطاف أزمة في "شرعية السلطة" ذاتها، لاسيما بعد أن أصبح كل من المتوكل وعمه عبد الملك يبرران أحقيتهما في الحكم اعتمادا على مسوغات سياسية اختلفت باختلاف المعايير التي استند إليها كل واحد منهما لتعليل مشروعية مطلبه السياسي. والواقع أن مرجع ذلك النزاع إنما يعود في أصوله الحقيقية إلى غياب ضوابط سياسية تنظم ولاية العهد في التاريخ السياسي للدولة السعدية(34).

الصرامة الضريبية وبدايات تراجع المشروعية السياسية للدولة.

إذا كان المغرب السعدي، قد عرف أوج تطوره وقوته على عهد المنصور سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، فإن ذلك التطور لم يتحقق في الواقع إلا بفضل المداخيل المالية الوافرة التي كانت تتدفق على خزينة الدولة من مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء أكانت إنتاجية أم استثمارية. وإذا كانت الحوليات التاريخية قد أفاضت في ذكر أنواع تلك المداخيل ومساهمتها البالغة فيما أضحى يسمى في الأدبيات التاريخية المغربية "بعصر المنصور الذهبي" فإنها أحجمت عن ذكر الأخبار والوقائع الجبائية التي من شأنها أن تمكن الدارس من صياغة صورة دالة عن مدة تأثير السياسة الجبائية على مجال مشروعية الدولة سياسيا واجتماعيا.

لكن ومهما يكن، فإن المثير للملاحظة في التوجه الجبائي للمنصور هو تشدده المفرط في جمع واستخلاص الضرائب من القبائل(35)، دون اعتبار لقدراتها على الدفع ودون احتساب لدرجات التفاوت في طاقاتها الإنتاجية. ولعل هذا الأمر هو ما كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصاعد موجات العصيان والغضب الاجتماعي في صفوف

المجموعات القبلية، لدرجة أن تلك الموجات أصبحت تشكل بحكم تواترها وتعدد مناطق انتشارها ظاهرة سوسيو- سياسية بارزة، انعكست أصداؤها في عدة مصادر معاصرة. والواقع أنه إذا كان هنالك من تفسير لذلك التشدد والتعسف الذي طبع سياسة المنصور الجبائية، فإنه يبقى مرتبطا ارتباطا وثيقا بنوعية الموارد التي كانت تتغذى منها المالية السعدية في هذه المرحلة. فقد كانت المداخيل الإجمالية للدولة تعتمد بوجه أساسي على الأموال المتحصلة عن طريق الجبايات أكثر من اعتمادها على المداخيل الاستثمارية المتأتية من مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى صناعية كانت أم تجارية(36)

والراجح أن خصوصية هذا الواقع المالي، وما كانت تطرحه من تعقيدات غاية في الخطورة، هي التي كانت تحتم نهج أسلوب الصرامة والشدة عند عمليات التحصيل الجبائي قصد الحصول على أكثر ما يمكن من المبالغ المالية التي كانت الحاجة إليها في تزايد مستمر. لذلك فاتساع رقعة المعارضة القبلية في البوادي للنظام الجبائي الذي طبقه أحمد المنصور لا يعبر وفق هذا السياق إلا عن قضية مركزية: هي قضية تزايد وطأة الضرائب غير الشرعية وتكاثر أنواعها، ولعل ما يبرر هذا الواقع هو قرار إلغاء المنصور لضريبة النائبة القرار الذي لم يكن يستهدف في العمق أي شيء آخر غير التخفيف من عبء ضريبة غدت حسب تصور السواد الأعظم من الناس ضريبة غير شرعية "ثقل لمخالفتها الشرع على الآذان سماعها وخرجت عن حد السنة أوضاعها..."(37).

لذلك فالاصطدام الذي تتحدث عنه بعض المصادر بين أحمد المنصور وبعض الفئات الاجتماعية بشأن المسألة الجبائية هو اصطدام ناتج في الجوهر ليس عن ظاهرة الإجحاف والقهر التي كانت تميز نظام التحصيل الجبائي فحسب، بل هو اصطدام ناتج أيضا، عن تباين واختلاف المواقف والتصورات التي كانت تنظر بها الدولة من جهة والرعية من جهة أخرى إلى طبيعة الضرائب ذاتها ومقاييس مشروعيتها. فإذا كانت الدولة ترى أن البحث عن الموارد المالية بمختلف الأشكال المتاحة ضرورة استراتيجية، وإن كانت تلك الأشكال تتعارض من حيث المبدأ والطبيعة مع ما يقرره الشرع الإسلامي، حتى

تستطيع الوفاء بكل التزاماتها ومسؤولياتها سواء على مستوى "تجييش" الجيش وتسليحه أو على مستوى إقرار الأمن الداخلي ومواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بسيادة البلاد، فـإن ذلك كان يدفعها باستمرار إلى ضرورة تكييف النمط الجبائي تكييفا يتلاءم مع متطلبـات الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في حين كانت الرعية التي كـان الأوليـاء وشيوخ الزوايا يؤطرون وعيها الاجتماعي والديني، ويقودون تحركاتها السياسة في أغلـب الأحيان، تنظر إلى مجموع الضرائب التي تفرضها الدولة في المجال الجبائي باستثناء الزكوات والأعشار، طبعا بوصفها ضرائب محرمة وممقوتة شرعا، وتعتبر، علاوة علـى ذلـك، أن دفعها إلى الجباة أمر يتعارض مع روح الشرعية الإسلامية، لذلك فالامتناع عن أداء هـذا النمط من الضرائب كان يعني في منظور أغلب فئات المجتمع إقرار بضرورة اعتماد نظـام جبائي يستقي مصادره المالية من المرجعية التشريعية الإسلامية، وليس من خلال الاحتكـام إلى منطق المستجدات والمتغيرات التي يفرضها الواقع التاريخي الجديد.

ولعل التباين والتضارب في وجهات النظر بين الدولة "كجهاز جابي" والمجتمـع "كإطار للأداء الجبائي" هو ما كان يؤدي باستمرار إلى حدوث الجفاء والتنافر بينـهما. فالثورات التي قادها بعض زعماء الزوايا والأولياء على عهد المنصور تجد تفسيرها في جزء كبير من وقائعها الاجتماعية الكلية في واقع الحيف الجبائي الذي عانت منه القبائل أقسـى أشكال المعاناة. فحينما يشير المجهول البرتغالي مثـلا إلى أن سـكان الأطلـس الكبـير "شرسون، لا يطيعون ملكهم يوجدون في بعض الأماكن في حالة توتر شـبه دائمـة"(38) وكذلك حينما يؤكد المؤرخ المجهول، بأن عهد المنصور كان عهدا "فسـدت في أيامـه البوادي وربح أهل المدن والجيش"(39)، فإن هاتين الشهادتين تبقيا كافيتين للتدليل علـى فداحة الجور والقهر الذي طال سكان البوادي والقبائل في الأطراف مـن جـراء ثقـل الضرائب والمغارم المتنوعة(40). لذلك فلا عجب، إذا لاحظنا، والحالة هاته، أن الأسـتاذ محمد مزين يـذهب إلى الـقول في هـذا السياق، بـأن الثـورات والانتـفاضات الاجتماعية القبلية ضد الحكم المركزي التي عرفها شمال المغرب إبان فترة أحمد المنصـور

كانت تعبر في أساسها عن دلالة الصراع المستمر بين المدينة (فاس) والبادية (القبائل المجاورة لها)(41)، وهو صراع، إن كان قد ارتبط في سيرورته السوسيو- تاريخية بأسباب متنوعة، فإنه يبقى متصلا في الأغلب الأعم، بالموقف الذي كان ينظر به سكان البادية إلى المدينة باعتبارها مقرا "للسلطة الجابية" التي تلتهم أموال الناس التهاما وبدون رحمة. لذلك ألا يمكن اعتبار الثورات التي شهدها مغرب أحمد المنصور الذي اشتهر حكمه "بالقساوة"(42)، ثورات قبلية ضد سياسة جبائية متعسفة لم يستفد منها سوى أهل المدن والحواضر؟

- عند العودة مثلا إلى ثورة ابن قرقوش الذي لبس شارة الملك واتخذ الآلة وتسمى في كتبه بأمير المؤمنين"(43)، فإن ما يسترعي الانتباه في مضموها السياسي والمساندة القبلية الواسعة التي حظيت بها هو كوها جاءت على الأرجح استجابة للرغبة الملحة لسكان المناطق الهبطية وجبال غمارة في الخروج عن طاعة الدولة بعد أن لم يعودوا يطيقون صبرا الإجحافات الضريبية المتعددة التي نالتهم بدون هوادة(44).

- نفس الأمر يمكن ملاحظته أيضا في ثورة الناصر، الذي وإن كان هدفه السياسي من وراء إشعالها يتمثل في الاستقلال عن السلطة المركزية(45)، بعد أن اتخذ من تازة عاصمة له، فإنها كانت في نفس الوقت فرصة ثمينة للقبائل التي التفت حوله، للتعبير عن ميلها إلى الانفصال عن الإيالة الشريفة، كرد فعل منها على ما لحقها من عسف جبائي تنوعت أشكاله وتباينت طرقه(46). ولا أدل على هذا الموقف من انضمام سكان البوادي إلى هذه الثورة بصورة حاشدة، وهو الانضمام الذي لا يمكن أن يبرر في حصيلة التحليل، إلا بالتذمر والضجر الذي عم الأوساط القبلية عموما من جراء تزايد ثقل الأعباء الضريبية بصفة لم يعهد لها مثيل من قبل.

- يظهر واضحا إذن، أن القوة الاقتصادية والنجاح السياسي اللذين طالما تحدثت عنهما المصادر المغربية على عهد المنصور لم يتحققا في واقع الأمر إلا اعتمادا على سياسة جبائية كلفت الدولة متاعب ومصاعب جمة في إطار علاقاتها مع الرعايا، وهو الأمر الذي أثر

بشكل بالغ على "مشروعيتها السياسية" ونال كثيرا من مصداقيتها الاجتماعية. ذلك مـــا يكشف عنه بوضوح ميل عدد كبير من الأولياء وأصحاب الزوايا الذين كانوا فيما مضـى يمثلون مصدرا من المصادر الأساسية التي تضفي صبغة المشروعية علـــى نظـــام الدولـــة وسياستها الاقتصادية والاجتماعية، ميلهم إلى مساندة الثوار(47) بل وأحيانا إلى قيادة بعض الحركات القبلية التمردية ضد الحكم المركزي(48) كما حدث مثلا في سوس مع علي بـــن موسى السملالي "الذي تشوف إلى مس أوامر العرش بمعارضة أو انتقاد، أو كان ينفث ما لا يوافق استبداد المنصور المشهور واعتسافه"(49).

هكذا إذن، يبرز بصفة أكثر جلاء إلى أي مدى ساهمت مشكلة الجباية في تراجـع "المشروعية السياسية" للدولة وخفوت إشعاعها إبان فترة حكم المنصور، بعد أن أصبـــح استمرار هيبتها منوطا بقوتها العسكرية وقدرتها على التحكم إداريا وأمنيا في ضبط شـؤون القبائل في المحيط القروي. يقول الأفراني ملخصا سياســـة المنصـــور في الميـــدان المـــالي جملة:"وكان المنصور على ما هو عليه من ضخامة الملك وسعة الخراج، يـــوظف علـــى الرعية أمـــوالا طائلة يلزمهم بأدائها، وزاد الأمر على ما كان عليه الحال في عهد أبيه ... وكانت الـــرعية تشتكي منه بذلك ونـــالها إجحاف منه ومن عماله. وكان غير متوقف في الدماء ولا هياب للوقيعة في ذلك"(50).

وإذا لم يكن هناك من شك، في أن المصاريف الضخمة التي كانت تنفقها الدولـــة في المجالين العسكري والعمراني(51)، كانت من الأمور التي لم تترك لها فرصـــا إضافيـــة للتفكير بجدية في مصالح الرعية وفي مختلف المشاكل الناتجة عن سياسته الجبائية المرهقة، فإن ما عرفه المغرب من صراعات دامية بعد وفاة المنصور بين أبنائه حول ولاية العـــهد ومـــا ترتب عنها من إنفاقات مالية باهظة، أدت في حصيلتها النهائية، إلى إرهـــاق الســـكان بمطالب جبائية فاقت من حيث عدم شرعيتها كل الحدود – منظورا إليها بمقاييس العصـــر نفسه – إذ كثرت المصادرات وتعددت المغارم وتنوعت الوظـــائف والتســـخيرات (52) وغيرها من الضرائب والـــكلف السلطانية مما هو أبعد كل الـــبعد عن النظام الجبـــائي

الشرعي، وحتى عن ذلك النمط الجبائي المعتدل الذي كان معمولا به على عهد سلاطين الدولة السعدية الأوائل.

وإذا علمنا أن نهج المرونة والرفق بالرعية في مجال الممارسة الجبائية تطبيقا وتحصيلا وأداء، كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في الفترات السابقة في إنتاج نوع من علاقات التوافق والتقارب النسبي بين سلطة الدولة وباقي مكونات المجتمع القبلي(53)، فإن اختفاء ذلك النهج تدريجيا وإلى غير رجعة، على مستوى الجبائية زمن حكم أبناء المنصور وأنجالهم من بعد، ليحل محله أسلوب القوة والابتزاز كاستراتيجية بديلة للحصول على الموارد المالية قصد تمويل الآلة العسكرية بعد فراغ بيت المال في ظل وضعية تآكل المركزية السياسية للدولة وتقهقر كل المؤسسات الأمنية والإدارية التابعة لها، فإن تلك الملابسات والحيثيات ساهمت متظافرة في إفراغ مفهوم المشروعية من كل مقوماته السياسية ودلالاته الاجتماعية التي كان يتضمنها سابقا، مجسدة بذلك أيما تجسيد الأزمة العميقة التي تجاوزت كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية، لتمس "شرعية السلطة ذاتها" لاسيما بعد انقسام المغرب إلى مملكتين متصارعتين واحدة بمراكش والأخرى بفاس.

خلاصات.

لما كانت المشكلة الجبائية إحدى أهم المعضلات الهيكلية التي باعدت بين المخزون السعدي والرعية، وساهمت في ظل وضعية الأزمات المتلاحقة خلال النصف الأول من القرن السابع عشر في انحصار نفوذ الدولة داخل مجالات ضيقة ومحدودة للغاية، حينما لجأت جل التكتلات القبلية إلى قطع حبل الطاعة من خلال توقفها عن آداء ما عليها من مستحقات جبائية واستنكافها عن الاستجابة لكل مطلب مخزني، بعدما آنست من نفسها القوة من جديد في إطار ظروف الانقسام السياسي والخلاف بين الأمراء المتنازعين، ولما كانت المشكلة الجبائية أيضا من أبرز القضايا الاقتصادية التي أزاحت عن الدولة حجاب القوة وأفقدها كل إمكانية لضمان الاستمرارية واكتساب المناعة ضد عوامل الانهيار، فإن ذلك كله يدفعنا إلى تسجيل الملحوظات التالية:

* إن العلاقة بين الجباية وحقل "المشروعية السياسية" للدولة هي علاقة متلازمة تلازم علـة بمعلول. ذلك ما تؤكده التجربة الجبائية السعدية عبر سيرورة تطورها التاريخي. فعند بـدء الإمارة السعدية كإمارة جهادية، يلاحظ أنها اعتمدت نظاما جبائيا شرعيا متطابقـــا إلى أبعد حد مع مقتضيات النظام الضريبي الإسلامي. وهذا ما أكسبها طبعـــا في التصـــور الاجتماعي للمنظومات القبلية سواء بالمناطق السوسية أو غيرها من الجهات الأخـــرى، طابع الدولة القائمة على نظام "المشروعية الإسلامية" باعتبار الانسجام والتوافق الحـــاصل بين ممارستها السياسية وروح التعاليم الدينية(الجهاد). ونزوعها هذا المنزع هو ما ضمـــن لها بالنتيجة شرعية التوسع اجتماعيا داخل مختلف المجالات القبليـــة في أجـــواء مفعمـــة بالتعاضد والالتحام الجماعي من دون أية صعوبات أو عراقيل تذكر.

* بيد أنه على عهد محمد الشيخ الذي دشنت فترة حكمه منعطفا حاسما في صيرورة تطور نظام الدولة السعدية، تم استحداث مجموعة من الأصناف الضريبية غير الشرعية كالنائبـة والمؤونة والمكوس وغيرها، قصد الزيادة في المداخيل المالية لتغطية العجز الحاصل في مـوارد بيت المال من جهة، واستكمال عمليات البناء السياسي لأجهزة وهياكل الدولة الناشـــئة وإنجاز الإصلاحات العسكرية والاقتصادية الضرورية بهدف مواكبة التطورات الجديـــدة وضبط الديناميات الاجتماعية القبلية من جهة ثانية. غير أن استحداث تلـــك الأنمـــاط الضريبية الجديدة وتوسيع مجال تطبيقاتها اجتماعيا وجغرافيا، خلف استياء بالغ الأثـــر في أوساط أغلب الشرائح الاجتماعية وخاصة في صفوف شريحة الفقهاء ومشايخ الزوايا التي كانت تمثل المستفيد الأول من نظام الامتيازات والإعفاءات الضريبية في ظـــل التنظيـــم الجبائي السابق، مما جعل مفهوم "المشروعية السياسية" للدولة يتصدر واجهة الأحـــداث التي تخللت الساحة الاجتماعية في هذه الآونة التاريخية، خصوصا بعد أن تزعم الأوليـــاء ورجال الزوايا حركات المعارضة القبلية في البوادي لعرقلة تطبيق هذا الإصلاح الجبـــائي الذي أضر بمصالحهم الاقتصادية والاجتماعية أشد ما يكون الضرر. غير أن إصرار محمـــد

الشيخ على تعميم هذا الإصلاح بغية الرفع من قيمة المداخيل الضريبية وتنويعها لم يثنيه عن مجابهة رموز المعارضة الصوفية.

* والواقع، أنه على الرغم من الصورة التي تكونت لدى أغلب الفئات الاجتماعية عن الدولة في هذا الإبان بوصفها جهازا جابيا ليس إلا، فإن محمد الشيخ وخلفاؤه من بعد استطاعوا أن يؤسسوا نمطا خاصا من "المشروعية السياسية" يستمد مضمونه هذه المرة من المواصفات والمقومات الذاتية للسلطان الشريف نفسه. على أنه مع التطور السياسي والعسكري الذي عرفه واقع الدولة السعدية على عهد المنصور وما استلزمه من مطالب مالية باهظة حتم من جديد مضاعفة قيمة الضرائب والزيادة في أنواعها(54)، وهو ما طرح من جديد مشكلة مشروعية الدولة، التي استطاع المنصور بحكم ما اوتي من قوة اقتصادية وعسكرية أن يجد لها الحل الأنسب والملائم وإن بصفة مؤقتة، وذلك من خلال التقرب من الأولياء وشيوخ الزوايا المتنفذين داخل المجتمع بالأعطيات والإنعامات المختلفة (منح ظهائر التوقير والاحترام، إقطاع الأراضي ، زيارة قبور الأولياء الخ).

* غير أنه ما لبث أن توفي المنصور حتى عادت هذه المشكلة لتطرح بحساسية كبرى بعد أن لم يستطع أبناؤه من بعده أن يحافظوا على وحدة البلاد بسبب الصراع والتقاتل الذي نشب حول ولاية العهد. ولما كانت ظاهرة القهر الجبائي بكل ما تحمله من دلالات سوسيو – نفسية ومادية، هي السمة الأساسية التي أصبحت تميز علاقة السلطة بالرعايا سواء بمراكش أو بفاس، فإن ذلك كان من أهم الدواعي التي حركت في السكان نوازع الانفصال عن السلطة المخزنية والالتفاف حول المتصوفة ورجال الزوايا الذين أصبحوا يشكلون زعامات جهوية مستقلة تتنازع مجال السيادة مع الحكم السعدي من خلال طرحها "لمشروعيات سياسية" بديلة(55).

* لذلك يمكن القول أخيرا، أن الجباية ساهمت بصفة ملحوظة على امتداد السيرورة التاريخية للدولة السعدية في تنميط حقل "المشروعية السياسية" بأنماط سياسية محددة اختلفت طبيعتها باختلاف خصوصية كل مرحلة تاريخية على حدة، كما ساهمت أيضا في

توجيه مصير الدولة سواء في طور النشأة أو العظمة أو في طور الاندحار والأفـــول ممـــا يسمح لنا بالقول أن "الدورة الجبائية" التي تكلم عنها ابن خلدون في سياق حديثه عـــن نظرية "تطور الدولة" تنطبق أيما انطباق على تطور النظام الجبائي السعدي، منظورا إليه في إطار علاقته بتطور الدولة ككل. الأمر الذي يثبت مرة اخرى أن الدولة الســعدية، وإن كانت لم تنهض على أساس العصبية القبلية من حيث أصول نشأتها الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للدول المغربية الوسيطية، فإنها ظلت خاضعة مع ذلـــك لنفـــس الثوابـــت والخاصيات التي ميزت تطور نظام "دورة الجباية" كما حددتها الأطروحة الخلدونية فيمـــا يرجع لدولة العصبية القبلية، مع فارق أساسي يتمثل في كون ابن خلدون ربـــط مســـألة النفقات المالية بالتحولات الداخلية التي تطرأ على الدولة حينما تنتقل من طور البـــداوة إلى طور الحضارة وما يرافق تلك الصيرورة من مصاريف باهظـــة دون أن يشـــير إلى أثـــر ومضاعفات العوامل الخارجية على تلك النفقات سلبا أو إيجابا. ويعود هذا طبعـــا، إلى كون المغرب لم يكن عهدئذ قد شهد بعد ذلك التحول الحاسم في ميزان القوى الـــــذي سيطرأ على علاقته مع القوى الدولية في البحر الأبيض المتوسط ابتداء من القرن الخـــامس عشر، وهو التحول الذي انتهى في حصيلة ما انتهى إليه باحتلال مجموعة من القواعـــــد والمراكز المغربية التي كلف تحريرها خلال القرن السادس عشر وما بعده نفقات مالية على قدر كبير من الأهمية.

هــوامـش

1) — أنظر بهذا الشأن : ضريف (محمد):"مساهمة في تحديد مفهوم المشروعية" المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى، العدد 4 ، خريف 1987 ، ص. 8.

— بولتراسنيكوس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، الطبعة الثانيـــة 1983، ج. الأول ، ص: 41.

2) — بلانديه (جورج): الأنتروبولوجيا السياسية : منشورات مركز الإنماء العربي، الطبعة الأولى 1982، ص. 37.

3) — ابن خلدون (عبد الرحمن): "المقدمة"، دار القلم، بيروت، الطبعة الرابعة 1981 ، ص. 180.

4) – Berque (Jacques) ; Ulamas, Fondateurs, Insurgés du Marhreb XVIIe siècles, Sindbad, Paris. P. 38.

5) — أنظر بهذا الخصوص: مزين (محمد): فاس وباديتها"مطبعة المعارف الجدية. الرباط، الطبعة الأولى 1406 / 1986 ج. 2 ، ص. 209.

— الشاذلي (عبد اللطيــف):"الحركة العياشية"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء الطبعة الأولــى، 1982 ص. 15.

— حجي (محمد):"الحركة الفكرية في عهد السعديين"، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشــر، 1396 — 1976. ج.1 ، ص.81.

— حسن (إبراهيم شحاتة):"وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب" دار الثقافة، البيضاء 1979 ، ص. 2.

6) — راجع بهذا الصدد:

— القبلي (محمد):"مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين" ضمن كتابه مراجعات حول المجتمــع والثقافــة بالمغرب الوسيط دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1978 ، ص. 80 — 120.

7) — راجع العلاقة بين المال والجهاد عند ابن تيمية: الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، مصلحــة المؤيــد، 1318هــ ، ص. 23.

8) — الوزان (الحسن):"وصف إفريقيا"، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، الطبعة الثانية، 1983، ج.1 ، ص. 119. وهو نفس الموقف الذي يؤكده مارمول في فــترة متأخرة إذ يقول :"على إثر هذا النصر الذي كتب للشرفاء (بعد معركة أبي عقبة) هب سكان المنطقــة لمبايعتــهم ودفعوا إليهم المعونة والزكاة وفي السنة التي تلت هذه الأحداث، احتاز الشرفاء الأطلس الكبير على راس قوا أكثـــر عددا وأهم عتادا مما مضى..."

— كاربخال (مارمول) :"إفريقيا"، ترجمة: محمد حجي ، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلدون، دار نشر المعرفة، الرباط ، 1409 / 1989م، ج. 3 ، ص. 459.

9) — اليفرني (محمد الصغير): نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي تصحيح هوداس، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعــة الثانية، 1888، ص.39 وما يليها.

10) — اليفرني "نزهة الحادي" ، ص. 39.

11) — رسائل سعدية تحقيق عبد الله كنون، دار الطباعة المغربية، 1954 ص. 133 — 135.

12) — اليفرني : نزهة الحادي" ص.41.

13) — نفسه.

14) — كان الصلحاء، قبل محمد الشيخ يقتسمون الحقل السياسي مع السلطان الشريف إذ كانوا يضطلون بمهمة العمل الديني، بينما كان الشرفاء السعديون ينهضون بالعمل السياسي، غير أن هذه الآية قــد انقلبت وأصبح السلطان الشريف منذ محمد الشيخ يحتكر السلطة في المجالين الديني والسياسي دونما حاجة للصلحاء أو الأولياء موظفا في هذا الإطار مجموعة من الرموز المؤثرة على مستوى الشرعية "الدينية — السياسية" في سياق علاقات الدولة مع الجماعات القبلية. وكان أبرز تلك الرموز لقب "المهدي" الذي حاول من خلاله محمد الشيخ أن يجســد مفهوم "المشرف الأعلى" على الحياة الدينية توجيها وتنظيما. ولعل ما قام به سنة 1551 حينما أقدم على ضم أموال وممتلكات الأحباس بمدينة فاس إلى خزينة الدولة، يعتبر بلا شك، تعبيرا سياسيا عن "السلطة المطلقة" التي أصبح يملكها

على الصعيد الديني. نفس الأمر يمكن ملاحظته بالنسبة لتبنيه للقب "خليفة" فقد وظف محمد الشيخ هذا اللقـــب في إطار صراعه السياسي والإيديولوجي الخارجي مع الخليفة العثماني. وهو لقب يؤكده مرة أخرى، التصور الذي أصبح يتمثله السلطان الشريف في مجال الممارسة السياسية بوصفه السلطان الذي يوجد فوق الجميع.

راجع: حركات (إبراهيم): السياســة والمجتمــع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1408هـــ / 1987، ص. 174.

- WATERBURY (J) , La légitimation du pouvoir au Maghreb. Trad, protestation et repression « Annu aire de l' Afrique du Nord, T : XVI.1977. pp. 413 – 414.

15) — ضريف (محمد):"مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب محاولة في التركيب "إفريقيا الشرق، الـــدار البيضـــاء 1988 ، ص.44.

- كونستان (هامس): ابن خلدون والدفاع عن الملك الشرعي، مجلة أبحاث عـــدد 28 – 29 السنة 1991ص.17 22.

16) — أنظر لهذا الشأن: رسالة السلطـــان زيدان إلى أبي زكريـــاء يحيى الحاحي عند : اليفرنـــي: نزهـــة الحـــادي، ص. 225 – 221

17) – DZIUBINSKI (A) : l 'armée et la flotte de guerre marocaine à l 'époque des sultans de la dynastie saadienne. Hesp. Tamuda. Vol XII.Fascicule unique.1972.p.68.

18) – LAROUI (A) : Histoire du Maghreb, Edit. François Maspéro. Paris 1976. P.84.

— أنظر أيضا :

- SADKI (ALI) : La Montagne Marocaine et le pouvoire central : un conflit Séculaire mal élucidé. Hesp. Tam, vol ; 28, fasc. Unique 1990, pp. 22 – 25.

19) — القادري (عبد السلام الخياط): التحفة القادرية في التعريف بشرفاء أهل وزان ورجال الشادلية عموما، ج.1، مخطوط خ.ع الرباط رقم 2321 ط ص. 418.

20) — نفسه.

21) – TERRASSE (H) , Histoire du Maroc. Edit, Attlantides. Casablanca.1950 .p.174.

أنظر أيضا: شحاتة _حسن إبراهيم): أطوار العلاقات المغربية العثمانية، نشأة المعارف بالاسكندرية، 1981، ص. 229 وما بعدها.

22) — الفاسي (محمد): مرآة المحاسن في اخبار الشيخ أبي المحاسن، المطبعة الحجرية، فاس، 1906 ، ص. 70.

23) — ابن عسكر (محمد بن علي): دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق محمد حجـــي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976 ، ص. 110.

24) — الفاسي (محمد المهدي): ممتع الأسماع في ذكر الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع، تحقيق عبد الحي العمراوي وعبـد الكريم مراد، الطبعة الولى، 1989 ، ص. 106 أنظر أيضا

25) — الشادلي (عبد اللطيف): التصوف والمجتمع: نماذج من القرن العاشر، مطابع سلا، 1989 ص.277.

26) — نفسه.

27) - DRAGUE (G) , Esquisse d'histoire religieuse du Maroc, Paris, 1951, p.61

28) – COUR (A) L'établissement , p. 100

29) — طوريس +ديكودي): تاريخ الشرفاء: ترجمة الشرفاء: محمد حجي ، محمد الأخضر، مطابع سلا، 198، ص.165.

30) — الفاسي (أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر): ابتهاج القلوب بخبر الشيخ أبي المحاسن وشيخه المجدوب، مخطوط خ.ع. رقم ك 326 الرباط ، ص. 65.

31) — إبراهيم شحاتة : أطوار العلاقات المغربية العثمانية ، ص. 230.

32) — أنظر ما قام به أتباع علال الحاج الأغصاوي عند انهزام الجيش التركي عند اليفرني : صفوة من انتشر ، الطبعة الحجرية ، فاس، ص. 49.

33) — اليفرني : نزهة الحادي ، ص. 40.

34) — حركات (إبراهيم): الأجهزة السياسية المركزية لدى المخزن السعدي بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد 11 ، 1985 ، ص. 11 — 12.

35) – Brignon (J) : Histoire du Maroc , p. 210.

36) — فالصناعة السكرية التي تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي كانت تدر على بيت المال مداخيل على قدر كبير من الأهمية تراجعت بصورة ملحوظة، بسبب منافسة سكر البرازيل وكذلك الأمر بالنسبة للمبادلات التجارية فالموارد المالية التي كانت الدولة تجنيها من هذه المبادلات التي لم تعد تغطي سوى جزء محدود من احتياجتها الإجمالية من الموال. راجع بهذا الصدد : عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ، 1999 ج. 3 ، ص. 60.

BERTHIR (PAUL) : Les anciennes sucreries et leurs réseaux hydrauliques Vol I , 1966, p.71.

37) — رسائل سعدية ص. 147 — 148.

38) – ANONYME (PORTUGAIS) :DESCRIPTION DU Maroc sous le règne de Moulay Ahmed El-Mansour 1596 (Traduction.Henry de castries), Paris 1909, p.98

39) — المجهول : "تاريخ الدولة السعدية" تحقيق عبد الرحيم بنحادة ، دار تنمل للطباعة وزالنشر، مراكش ، الطبعة الأولى، 1994، ص. 63.

40) – Anonyme (portugais) : Description du Maroc, p. 98.

41) — مزين (محمد) : فاس وباديتها ج. 1 ص.59 وكذلك الصفحتين 175 — 180 من نفس الجزء.

42) — اليفراني : نزهة الحادي ص. 158.

43) — الفشتالي (عبد العزيز): مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا تحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية ، الرباط ، 1972 ص. 94.

44) — على الرغم من أن الثورة تحمل دلالات سياسية متنوعة، تطرح تساؤلات متعددة الأبعاد، كما يشير إلى ذلك الأستاذ محمد مزين فإننا نرجح أن يكون من بين الأسباب الحاسمة في انفجارها ، القهر الجبائي، الذي نال السكان بصورة فظيعة. انظر : مزين محمد : فاس وباديتها ، ج.1 ، ص. 198.

45) — الفشتالي : مناهل الصفا، ص. 171.

46) — المجهول، تاريخ الدولة السعدية ، ص. 63.

47) — ذلك ما تعكسه مشاركة بعض الأولياء في ثورة الناصر كالشيخ أبي الحسن علي بن منصور الملقب بأبي الشكاوي الذي قال يوم انطلاق الثورة لمريديه وهو سائر على بغلته "يا فقراءأتسمعون ما تقول بغلتي أنها تصبح بالنصر لمولاي الناصر وكذلك الحجر والشجر" أنظر :اليفرني ،"نزهة الحادي"، ص. 101.

48) — أنظر : Drague (Esquisse) , p.67.

Justinnard (L.C) : Notes sur l'histoire du sous au XVI°siècle, sidi Ahmed ou Moussa, carnet d'un lieutenant del-Mansour Archives – Marocaines. Vol, XXIX, 1993, p.170.

49) — السوسي (المختار):"إيليغ قديما وحديثا"، المطبعة الملكية الرباط، 1386 — 1966 ، ص. 27.

50) — راجع ما يورده الفشتالي من وصف حول معلمة قصر البديع المعمارية لتقدير حجم المصروفات المالية التي بذلت في إنجازها (مناهل الصفا ، ص. 254).

51) — راجع هذه الأصناف الجبائية التي عرفها المغرب بعد وفاة المنصور عند : الفقيه الإدريسي لجبايـة في عـهد الدولـة السعدية، مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ (مرقونة) فاس 1415 / 1995 ، ص. 144 — 158.

52) — أنظر مزايا العدالة الضريبية وأثرها الإيجابي على علاقة الدولة بالمجتمع عند نعوش صباح : الضرائب في الدولة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص. 133.

53) — الراجح أن مقتل محمد الشيخ على يد الأتراك، جاء في سياق استعداداته للقيام بحملة في مناطق الأطلس، لإخماد ثـورة قادها هناك شيوخ بعض القبائل ورجال الزوايا احتجاجا على السياسة الجبائية المجحفة: أنظر طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء ، ص. 219.

54) — راجع رسالة السلطان زيدان إلى يحيى الحاحي عند اليفراني :"نزهة الحادي"، ص. 219 — 225.

55) — ضريف محمد:"تاريخ الفكر السياسي بالمغرب"، مشروع قراءة تأسيسية، إفريقيا الشرق، الدار البيضـــاء 1988 ص. 132.